رئيس الجمهورية لـ «السياسة الكويتية»:

سنضع أمام «قمة مسقط» متطلبات انضمامنا لمجلس التعاون

ما أن تدخل على الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، الا وتظن انك أمام قائد آن له أن يبطش، فالضجيج السياسي خارج مكتبه وفي أروقة بلاده السياسية وسقف الحرية الذي يصل الى درجة الاسفاف، كلها عوامل تثير انتباه من تطأ قدماه ارض هذه الجمهورية المتفردة بجمال طبيعي آخاذ، ومناخ سياسي يسمح دون خوف او جزع بتعدد الآراء.

ورغم كل هذا الصخب والضجيج تمضي الى حيث يجلس الرئيس اليمني فتراه في كامل لياقته.. يلاطفك ويحدثك وكأنه يرسل رسائل على الفاكس او الانترنت، يقول باختصار كلاماً ذا ثقل ولكنه مسؤول وبمفردات ذات معنى بعيد افقها.يعرف جيداً ما يريد ويدرك بوعي منقطع النظير ما يدور في مختلف ارجاء بلده.. ولم لا؟.. وهو يحكم دولة ذات مساحة جغرافية كبيرة متعددة التوجهات والثقافات.

في هذا الحديث الذي أجريته مع الرئيس علي عبدالله صالح اضطررت كثيراً خلاله الى التوقف عن توجيه الاسئلة له لأن هاتفه لا يكاد ينقطع رنينه وهو يهاتف هذا وذاك ويعطي اوامر العمل والسؤال عن مسار الانجاز، ومع هذا أفاض الرئيس بالكثير من الاجابات الشفافة - كعادته - على كل ما طرحته عليه من امور وقضايا شائكة..

«الميثاق» تعيد نشر هذا الحوار الام.. مع مقدمة صحيفة «السياسة» تعميماً للفائدة وللتاريخ فإلى التفاصيل:

صنعاء - «سبأنت» - أحمد الجارالله:

● في ظل الازمة المالية العالمية دعني اسألك أولا: هل تأثرتم بهذه الأزمة؟

- أحيانا الفقر رحمة او نعمة، فاليمن ليس لديه ما يخاف منه او يخاف عليه، فلا أموال سيادية له تستثمر في الخارج، بل جميعها في بلدنا، وهي أموال لا تشكل أي قلق ولا تدفع إلى السهر والحمى، ولذا فالازمة المالية العالمية لم تؤثر علينا ونحن في حمى منها.

● ولكن أسعار النفط التي تراجعت ألم تؤثر على حجم موازنة الدولة اليمنية؟

- النفط يشكل رقماً مهماً في موازنة الدولة، وبالطبع فان تراجع الأسعار سيؤثر علينا، ولكن النفط أصبح بعد لدينا مصدراً من جملة مصادر أخرى مهمة في البنية الاقتصادية، فالدخل العام للدولة يزداد الآن بفعل مشاريع الغاز التي تم اكتشافها والتي سيبدأ التصدير منها قريباً، ومع ذلك ورغم تراجع إنتاجنا النفطي من اربعمائة الف برميل يومياً إلى مئتين وثمانين الف برميل، إلا إننا ندرس مع الخبراء حجم احتياطنا النفطي، لتحديد حجم الاستفادة منه إلى جانب مشاريع الغاز الواعدة في التوسع في الإنفاق على مشاريع التنمية، علماً بأن هناك ثلاثين شركة عاملة في مجال الاستكشافات النفطية باليمن الآن جميعها تؤكد امتلاكنا لمخزون نفطي لا نعرف حجمه حتى الآن.

● أسألك صراحة ألا يعيق هذا الضجيج السياسي الذي من حولك حركة النمو الاقتصادي ويوقف مشاريعك الرامية لتنمية بلدك؟

- دعهم يقولون ما يشاؤون هذا إذا كنت تقصد المعارضة أو ذوي الطموحات السياسية أو الراغبين في التمصلح غير القانوني.. دعهم يقولون ما يشاءون فقافلة العمل تسير، وما كنت احلم به منذ ان توليت المسؤولية هو ما ادافع عنه، ودفاعنا يقرأه الناس ويتعايشون معه، ونحن أوسع افقا في الرد على هذا الهذر الكلامي الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.. دعهم يقولون ما يشاؤون، ونحن ندرك مصالح اليمن واهله، ومثل هذا الهذر والثرثرة لم ولن يؤثر على مسار التنمية.. الأمن والاستقرار متوفران وحركة النمو تزداد.

● لكن هذر بعضهم وصل - في ظل مساحة الحرية المتاحة - إلى حد ما يسمى بحرية "البذاءة".. فهم يتطاولون عليك شخصياً؟

- أخ احمد يبدو انك شخصت ذلك وانت تسال عن حرية "البذاءة" أو الإسفاف.. إننا هنا نرد الصاع صاعين لكن بمنطق، وأود أن أؤكد لك ان مثل هذه الآراء لا تؤثر على قراري لأنه قرار مدعوم من غالبية شعبنا الذي سئم مثل هذا الإسفاف وينشد الاستقرار والأمن الذي يجلب العمل والازدهار والنمو.

افتح ملف اليمن قبل سنوات مضت ستجد ان هناك أشياء كثيرة أنجزت.. كان في اليمن كله اربع كليات للتعليم الجامعي، أما اليوم فيوجد فيه عدة جامعات حكومية واكثر من جامعة أهلية تضم العديد من الكليات ..اليمن ينعم الآن - والحمد لله - بالاستقرار والأمن ولديه علاقات دولية قوية لم تكن في يوم من الأيام عندما كان ذاك الزمن الغابر، اليمن له علاقات إقليمية وعربية واخرى أجنبية.. علاقات طمانت دول الجوار وساهمت في خلق مناخ لتعاون ثنائي فائدته كبيرة على بلدنا وأهلنا .. اليمن ثري باكتشافات غازية ونفطية وموارد اخرى كثيرة تطمئننا على ان اقتصاده بخير ويتعافى من كل مطبات وازمات الماضي .. انهي معك الجواب على سؤالك، واقول: دعهم يقولون ما يشاءون ليكشفوا حقيقة بواطن أمورهم وغاياتهم، وماذا يريدون، فنحن لا نكمم أفواه الناس.

● الا ترى انك بحاجة إلى "البطش" بعض الشيء - إن صح التعبير-؟

- لا.. لن يحدث في عهدي ما يخرج عن الخيار الديمقراطي الذي التزمنا به ولن نحيد عنه وعن حكم عادل ارتضيته لكل الناس، المؤيد والمعارض منهم.. إنني رئيس للجميع، وإذا كان هناك من يحلم بالتمصلح خارج إطار القانون وثقافة مجتمعنا، فان الرد عليه سيكون بشكل حضاري لا بنفس أدواته، واعتقد اننا انشط من أولئك المتمصلحين، لاننا نستعمل لغة العصر، وهم يستعملون شعارات عفا عليها الزمن، وانتهت صلاحياتها.. نحن نتحدث بمنطق العصر في الرد عليهم، أما هم فلا تزال ألسنتهم تلوك الشعارات الفارغة والجدل البيزنطي الذي لا طائل منه ولا فائدة.

● بصدق.. هل كنت صادقاً عندما أعلنت انك لن ترشح نفسك في الانتخابات الرئاسية الماضية؟

- يعلم الله انني كنت صادقاً، لقد أردت ان أخلو بنفسي، فلها علي حق.. كنت أريد ان أمارس حياتي بحرية أكثر بعيداً عن "دوشة" المسؤولية ومنغصاتها وبروتوكولاتها.. فالمسؤولية في اليمن أمر ليس بالسهل لمن يتحملها، كما أننا بذلك نريد ان نرسي تجربة رائدة في مجال التداول السلمي للسلطة.

● هل استفدت من المنصب أم استفاد منك؟

- بكل تواضع وراحة بال اقول إن المنصب استفاد مني، لقد كان حلمي وأنا أتولى المسؤولية منذ البداية ان احقق الاستقرار والأمن لليمن، وقد حدث.. لقد كانت أحلامنا ان نرى دولة دستورية تحكمها قوانين مؤسسية لها شكل الدولة أسوة بالدول الأخرى التي تتمتع بالاستقرار السياسي..لقد شهد اليمن مشاريع نفطية مهمة هي أساس الدخل لميزانية الدولة.. اليمن شهد بنية تحتية لم تكن موجودة في الماضي.. لقد شهد في عهدنا استعادة تحقيق الوحدة اليمنية بين شمال الوطن وجنوبه وهذا حدث تاريخي يسجل لشعبنا ونعتز به جميعاً.

● أما آن لك أن ترتاح؟

■ لاتراجع عن الخيار الديمقراطي.. وحرية التعبير مثلت النموذج في المنطقة

■ مسيرة التنمية لن توقفها ادعاءات المعارضة او اصحاب الطموح السياسي الضيق

■ القرصنة شكل من الارهاب ولن تتوقف الا بتعاون اقليمي ودولي

- لقد سعيت لذلك، لكن المطالبات الشعبية هي التي ضغطت لأعدل عن قراري، وتأكد عند صناديق الاقتراع أنها مطالبات حقيقية وليست تنظيراً كما زعم المتمصلحون.

● الهرج السياسي.. الا يؤثر على شعبيتك؟ وهل تخطى الآن بوضع شعبي جيد؟

- يسمع الناس جدلاً من هنا وهناك إزاء هذا الأمر من قبل المعارضة، وهي معارضة يقرها المسار الديمقراطي، وفي المقابل نسعى نحن جاهدين الى تبيان الحقائق، وإيضاحها أولاً بأول أمام عامة الشعب، وذلك بالأدلة والبراهين دون سفسطة عقيمة لا جدوى منها، ونحن لا ندعي هنا أن الشعبية التي نحظى بها هي بكامل أبناء الوطن ولكن نظن - وهذا ما تظهره مؤشرات الأخداث - أن رضى العامة على الرئاسة بشكل اغلبية، فهذا ما تؤكد عليه صناديق الاقتراع.

وعلى كل هذه هي الديمقراطية التي نؤمن بها، وهذا هو كم تعدد الآراء واختلافها الذي نوقن به.

● هل ترى أن المسار الديمقراطي هو الأفضل في حكم الشعوب؟

- الديمقراطية هي موضة العصر.. الكل يدعو إليها، وهي - بلاشك - أفضل عندما تكون محصنة وتراعي خصوصيات وموروث وثقافة المجتمع الذي تطبق فيه، أما أن تستورد كعلب مجهزة فإن التعامل بها سيحدث فوضى، ولذلك لابد أن تكون هذه الديمقراطية مرتجا من الثقافة التي تخرج من رحمها ومن موروثات وخصوصيات البلد الذي تطبق فيه.

● تسونامي "الامطار في خصرموت والمهرة.. ما أبعادها؟ وكيف يتم مواجهة تداعياتها؟

- نعم.. إنها كارثة، وقد حصلنا على معونات إغاثية من بعض الدول الشقيقة والصديقة، لان هذه الأمطار وسيولها الجارفة اتت على البنية التحتية والأملاك العامة والثروة الحيوانية والزراعة، فأربعة آلاف منزل جرفتها السيول بعد أن خرج منها أهلها تاركين فيها كل شيء.. خرجوا من بيوتهم بما يكسو أجسادهم، اما بقية ممتلكاتهم فتركوها تنجرف مع بيوتهم وأموالهم وملابسهم وكل ما هو ثمين لديهم.. لقد تبرعت دولة الإمارات بمبنى ما يقارب ألف منزل، وقدمت السعودية مبلغ مائة مليون دولار، وكذلك الكويت وعمان والأردن والسودان والجزائر ومصر وقطر ودول شقيقة وصديقة قدمت مساعدات اغاثية كان لها دور في تخفيف وقع هذه الكارثة، ولهم الشكر من شعبنا ومنا.

● هل ميزانية الدولة اليمنية قادرة على تعويض من انجرفت بيوتهم، وإعادة البنية التحتية للمدن المتضررة إلى ما كانت عليه؟

- بلا شك تتدبر أمورنا، فكما قلت لك انها كارثة والدولة معنية بتعويض المتضررين من أبنائها.. إن أجهزة الدولة كلها كانت تتابع ما حدث وتتابع سبل معالجة تلك الكارثة، ونحن الآن بصدد الدخول إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة إعادة الإعمار.

● ما يحدث في اليمن من قبل جماعة الحوثي.. ما نهايته؟ وهل يشكل خطراً على أمنه واستقراره؟

- إنهم في منطقة محاطة بالجيش والأمن، وقد أوقفنا القتال من جانبنا لاننا رأينا أن هذه حرب عصابات وعلاجها لا يتأتى بالرد العسكري، فنحن حريصون على السلام والتنمية وعلى عدم إراقة الدم اليمني من اجل أن يسود السلام وتتفرغ الجهود للتنمية والاعمار، ولهذا اتخذنا قرارنا بإيقاف العمليات العسكرية في صعدة.

● هل يتلقى "الحوثيون" دعماً من دول إقليمية مثل إيران أو من أي دولة عربية معينة؟

- لا أعرف.. لكن النشاط والتمويل الذي كان متوافراً لدى هذه العناصر لا يمكن ان تكون ذاتية ولا استطيع ان اجزم بدعم خارجي معين، لكنهم يديرون حرب عصابات بتمويل غير ذاتي.

● يتهمونك بأنك تحابي أهلك وذويك بإعطائهم مكاسب من الدولة؟

- عندما يطبق مسؤول في الدولة القانون بشكل لا يعجب احدهم فان البعض يتقول على هذا المسؤول ويدعي انه محمي من الرئيس، وهذا بالطبع كلام لا يعدو كونه شعارات يطلقها من يعجز عن التمصلح بطريقة غير لائقة، وعلى أية حال من يختلف معك في الرأي يجد الكثير ليقوله من ان واقع الأمر يكون مغايراً تماماً لما يقول.

● الا تعتقد أن اليمن بحاجة إلى تطوير قوانينه الاقتصادية؟

- نعم.. ونحن بصدد ذلك بعد أن عرفنا أن هناك منغصات روتين يواجهها المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء، واعتمدنا الآن سياسة "الشباك الواحد" بحيث يتوجه أي مستثمر إلى هذا الشباك وينهي طلباته ومتطلباته.

هذا الإجراء يهدف إلى تلافي البيروقراطية، واعتقد انه مريح، خصوصاً أن هذا الأمر يلقى إشرافاً مباشراً مني.. نعم سنعمل على تطوير قوانين الاستثمار بشكل يريح المستثمر لتكون العلاقة واضحة بينه وبين أجهزة الدولة، كما أننا جادون في تطوير قوانين الاستثمار النفطي، وربما أصبح لهذا الاستثمار ثلاثة قوانين، أولها للنفط وآخر للاستثمار في الغاز وثالث للغاز والنفط معاً.. إننا حريصون على تطوير القوانين الموجودة لنجعلها أكثر ملاءمة للمتعاملين بها ومعها، خصوصا أن العالم يمر بأزمات مالية، واعتقد أن لهذه الأزمات جانبا إيجابيا يتمثل في حث المستثمرين على اللجوء إلى مواطن آمنة لاستثماراتهم.

● كيف ترى معايشة المنطقة لأمر التطرف الديني؟

- دعنا نقل انها هي الأخرى "موضة ظرف زمني" تعيشه المنطقة التي جربت المد القومي والماركسي، وهي رياح إيديولوجيات هبت على المنطقة وخسرت مواقعها، والآن نحن نعايش مد التطرف الديني، لكن كل ذلك لن يكون مخيفا، لاسيما ونحن نتعاون مع العالم في محاربة الإرهاب وملحقاته من تلك الإيديولوجيات التي تأنفها الشعوب.

● بالمناسبة كيف هي علاقاتكم مع دول مجلس التعاون الخليجي؟

- على أحسن ما يكون.. إنها أكثر من ممتازة، وستقدم برسالة إلى القمة الخليجية التي ستعقد في مسقط الشهر المقبل لأسالمه فيها عن متطلبات تأهيل اليمن ليصبح عضواً في مجلس التعاون، فنحن في منطقة جغرافية متقاربة، ومبعث هذه الرسالة يعود إلى أننا كدولة يمنية كنا قد طلبنا الانضمام للمجلس، غير أن الأشقاء طلبوا تأهيل اليمن قبل الموافقة على انضمامه، ونحن نريد الآن أن نعرف ماهية ومسارات هذا التأهيل، ونطلب من أشقائنا أن يساعدونا في هذا التأهيل وعلى غرار ما فعلت دول الاتحاد الأوروبي مع بعض الدول التي تم تأهيلها لتنضم للاتحاد، ولكن كما قلت لك علاقاتنا مع الجميع فوق الممتازة.

● ما سر قوتك في حكم اليمن بهذه "الفسيفساء الاجتماعية".. قبائل وتجمعات وثقافات وأحزاب.. وهم كثير؟

- عندما توليت أمر المسؤولية في اليمن كانت لدي أجندة سرت وما زال عليها، واعتقد أن الناس التفوا حولها، لأن هذه الأجندة قائمة على تأمين الاستقرار للبلد بعد سنوات من الفوضى والانقلابات العسكرية، الأمن والاستقرار كانا هدفين أساسيين رسمتهما أمامي، لأنهما يجلبان الخير للشعوب واشعر أن الكل اطمأن إلى أن أهدافي هي يمن مستقر قائم على دولة القانون والمؤسسات، ومجتمع ديمقراطي مدني لا يفسد فيه الاختلاف في الرأي أي قضية ولا يؤدي إلى أي خصومة شخصية.

● هل تعتقدون أن الاستثمارات الخليجية نشطة في اليمن أم أنها بحاجة إلى تحرك أقوى؟

- لدينا استثمارات سعودية وإماراتية وقطرية، والكويت تتحرك الآن معنا عبر قطاعها الخاص، فاليمن فيه الكثير وغني بفرص الاستثمار الواعدة، واعتقد أن ما رأيناه من تداعيات للأزمة المالية العالمية يؤكد أن أموال الفوائض النفطية إذا استثمرت هنا في الإقليم العربي فإنها ستتمتع بملاذ أمن أكثر من غيره، فضلاً عن أن التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم سيعطي مردوداً أفضل وأمنا لشعوبها.

● تستضيف الكويت مطلع السنة الجديدة المقبلة مؤتمراً اقتصادياً عالمياً.. هل ستحضره؟

- ساحضر ما لم تكن هناك مشاغل استثنائية، ونامل نجاح هذا المؤتمر المهم الذي يأتي في ظل ظروف اقتصادية استثنائية ناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

● كيف هي علاقة بلادكم مع أميركا؟.. هل هي طيبة أم يشوبها بعض التوتر؟

- العلاقة جيدة، وليس بيننا أي منغصات .. نحن نتعاون في مجال محاربة الإرهاب ولها فيه مصلحة البلدين، ولكن تظل مصالح الدولة الأمريكية مع الدول النفطية، ورغم ذلك لا شيء نختلف عليه فيما بيننا.

● كيف ترى الوضع السائد الآن في البحر الأحمر من قرصنة بدأ يتسع خطرها؟

- هذا نوع من الإرهاب، لكنه يجري بعيداً عن مياهنا الإقليمية، ومنذ فترة طويلة نصحنا أميركا والأوروبيين وقلنا لهم يجب أن تفعلوا شيئاً، للصومال لإعادة الاستقرار والسلام إليه ومساعدته على إعادة بناء دولته، ولكي لا تتحول الصومال إلى بؤر، ولكنهم لم يسمعوا نصيحتنا، والنتيجة ما يحدث الآن، فلو رتبوا أمر الدولة الصومالية لما حدث ما حدث ولكان الحال غير الحال، وقد علمت أن الذين يقومون بهذه القرصنة هم ضباط من البحرية الصومالية السابقين.. على كل لابد من عمل شيء، فهذا تطور خطير يؤثر على سلامة الملاحة الدولية، والتجارة العالمية ومصالح العديد من الدول، ولذلك يجب وضع حد له.

● محمد يحيى شنيف

غـرائب!!

■ من الغرائب أن تتحول المناسبات الوطنية الى مماحكات مناطقية، وسياسية، بخروج مسيرات او تنظيم اعتصامات في الشوارع، مهما كان عدد الاشخاص.. لاستغلال أية مشكلات اقتصادية او اجتماعية، وتحويلها الى فوضى ومواجهات لا جدوى منها سوى إرباك الشارع وإقلاق المواطن، بينما الواقفون خلفها، أو المحركون لها مجموعة متأزمة، وبعيدة عن مواقع الاحداث، لا تحني لنفسها سوى المزيد من المصالح الذاتية باسم الديمقراطية.. كما أن الحق الدستوري والقانوني لتنظيم المسيرات والاعتصامات لأي مواطن عبر القنوات الشرعية، وفقاً لما هو محدد قانوناً يتلاشى لأسباب منها: غياب المؤسسات الرسمية، تواجد الفوضى الخلاقة لصاحبة نظريتها وزيرة الخارجية الامريكية الحالية، والتي آمن بها ذوو الاتجاهات السياسية غير السوية لخلق المزيد من الأزمات الاستثنائية في الشارع اليمني كلما اقترب موعد الاستحقاق الديمقراطي للانتخابات البرلمانية القادمة أو احتفل الوطن باعياده الوطنية.

الأمر بحاجة الى وقفة جادة من الجميع أمام ما يحدث الآن أو مستقبلاً.. فالديمقراطية تعني التوازن بين التنمية الاقتصادية والتعددية السياسية.. فليس معقولاً أن يتم استغلال من يبحثون عن لقمة عيشهم، ويتم الدفع بهم من قبل جماعة المتمصلحين لرفع شعارات تستهدف النظام السياسي لأغراض إنسانية.. لأن الاجدى لبعض القيادات هو إيجاد الحلول لمعاناة المواطن وشيء جميل أن ما يتم إنفاقه من أموال لسد رمق المحتاج عوضاً عن بعثرتها للتضحيج وإحداث الفوضى خلاقة أو غير خلاقة لأنها في النهاية فوضى..

نوفمبر

نوفمبر ذكرى رحيل آخر مستعمر من جنوب البلاد كان تتويجاً للثورتين اليمنيتين سبتمبر واكتوبر، لأنها نهاية مطاف الخلاص من الاستبداد والاستعمار.. ويأبت أن الابتهاج يكون بالمزيد من العمل والبناء، كما أكد ذلك القائد علي عبدالله صالح.. ومرحلة تقييم للحركة التنموية، ولتجاوز سلبياتها، وخوض غمار الاصلاح وفق رؤية واضحة .. والفرز الواضح بين قيادات العمل السياسي والتنموي لإقصاء العابثين والمقصرين في ادائهم أكانوا من السلطة أو المعارضة لأن الطرفين يشاركان في المسؤولية وكليهما يتقاضيان مستحقاتهما بحق أو بغير حق من الدولة ممثلة بمؤسساتها.. مع تطوير العمل الديمقراطي وترشيد التعددية كل من موقعه لتتكشف خيوط عمليات الهدم، والحوار مع التقييم والتغيير سيؤدي الى خلق أرضية أكثر ملاءمة للصالح العام.

قيم

أين هي قيم الوفاء والصدق؟ وهل سيتلاشى الانتماء والولاء لدى البعض، لنبحث بعد ذلك عن الفعل ورد الفعل؟

العالم اليوم يتكالب على مصالحه ويحميها، بأي ثمن.. ومهما كانت النسب المئوية في ما يتعلق بقيم الانسان وولائه ، إلاّ أنها موجودة لباتي سؤال أو قل استفسار حول ما يجري في بلادنا من إساءات لما تجاوز القيم والأخلاقيات بل ومسألة الانتماء الحقيقي للوطن.

كان الله في عون الاخ الرئيس والرجال الاوفياء.. ووقانا شرور الاشرار في أي موقع كانوا.. والله من وراء القصد.

● اقبال علي عبدالله

العنف سلوك «المشترك»

■ من حق أي حزب سياسي وحتى غير المنتمين الى الاحزاب أن يعلنوا مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية القادمة والمقرر اجراؤها -إن شاء الله- حسب موعدها المقرر دستورياً في نهاية ابريل من العام القادم ٢٠٠٩م.. وهذا الحق دستوري وقانوني، ولكن ليس من حق أحد خاصة بعض الاحزاب السياسية التي تزعم أنها «معارضة» واقصد هنا تحديداً أحزاب العجنة الغريبة (اللقاء المشترك) أن تستخدم القوة لعرقلة سير التحضيرات الجارية لإجراء الانتخابات بهدف تأجيلها وإظهار الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) بانه أخل بالدستور وتراجع عن الديمقراطية.

فهذا امر مرفوض أمنياً وجماهيرياً لأنه يسيئ للتجربة الديمقراطية الناشئة في بلادنا والى وعينا وحضارتنا.

أقول وأنا أتابع الأخبار التي تتحدث عن قيام جماعات مسلحة (مليشيات) في مهاجمة عدد من مواقع اللجان الاصلية والفرعية لمراجعة جداول الناخبين وذلك بالقوة العسكرية ومحاولة إغلاق هذه المواقع وتعبئة المواطنين الذين استهجنوا هذا الفعل الإجرامي تعبئتهم بمقاطعة الانتخابات ورفض قبول اللجان الاصلية والفرعية التي شكلتها اللجنة العليا للانتخابات بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم عبر مكاتبها في المحافظات.

هذه الاعتداءات التي تشعرنا بالخجل أمام العالم قد جرت في بعض مديريات محافظات لحج والضالع وأبين وهو أمر -دون شك- قويل بتدخل الاجهزة الامنية للقبض على المتهمين الذين فروا الى الجبال والمخابئ تلاحقهم لعنة المواطنين وعدالة القانون.

من ناقل القول: إن المتتبع لهذا السلوك العدواني غير الحضاري سيدرك أن اسلوب التعامل مع الديمقراطية بهذا السلوك الذي انتهى زمانه مع إعلان الوحدة المباركة في مايو ١٩٩٠م هو سلوك متأصل في نهج أحزاب (المشترك) خاصة أحزاب (الاشتراكي والاصلاح والناصري).. فالتاريخ مازال يحمل في صفحاته شهادات دموية لهذه الاحزاب، فالحزب الاشتراكي الذي حكم المحافظات الجنوبية قبل الوحدة بالعنف والسحل وخلق دورات الدم كل اربع سنوات بهدف بقائه في الحكم، ولو على جماجم الشعب.. هذا الحزب وجد نفسه في دولة الوحدة أمام نهج آخر وطريق لم يتعوده، واعتقد انه لن يقبله.. طريق الديمقراطية والحوار ورفض العنف في الوصول الى السلطة واستبدال هذا العنف بالحوار والسلوك الحضاري للديمقراطية عبر صناديق الاقتراع.

ولعل ونحن في خضم الاحتفال بالعيد الواحد والاربعين للاستقلال الوطني الذي جرى فيه جلاء آخر جندي بريطاني مستعمر من جزء غال من وطننا (المحافظات الجنوبية) في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م نتذكر كيف حكم (الرفاق) الجنوب من نوفمبر ٦٧م، حتى جاءت الوحدة في مايو ١٩٩٠م.. كانا العنف ودورات الدم هما السلوك والنهج الذي كان سائداً في الجنوب راح ضحيته خير مناضلي شعبنا ممن كانت لهم أدوار تاريخية حقيقية في تحقيق الاستقلال وأبرزهم الشهيد قحطان الشعبي وسالم ربيع علي وعبدالفتاح اسماعيل وغيرهم الكثير من الشهداء ممن ذهبوا وهم في قمة السلطة ضحية دورات الدم.. هذا المشهد الذي لن ينساه ابناء شعبنا تحاول اليوم قيادة (المشترك) وخاصة حزبي (الاشتراكي) و (الاصلاح) وملبيشاته المعروفة باسم (الاخوان المسلمون) تكراره ولو بصور مختلفة ضد شرعية الدولة والدستور والانظمة النافذة، وهو أمر مكشوف كما كانت محاولة (الاشتراكي) تفجير حرب صيف ١٩٩٤م الانفصالية الفاشلة.

إن استخدام العنف كما أكد فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام لن يرغم الدولة على تأجيل الانتخابات البرلمانية الرابعة في ٢٧ ابريل العام القادم، بل ستواجه الدولة الجماعة الخارجة عن القانون والمنفذين لأعمال العنف بكل قوة واحالتهم للمحاكمة وفق القانون.. ومن المفيد ذكره أن هؤلاء الغوغائيين لا يمثلون رقماً في الشهداء ممن ذهبوا وهم في قمة السلطة ضحية دورات الدم.. هذا المشهد الذي لن ينساه ابناء شعبنا تحاول اليوم قيادة (المشترك) وخاصة حزبي (الاشتراكي) و (الاصلاح) وملبيشاته المعروفة باسم (الاخوان المسلمون) تكراره ولو بصور مختلفة ضد شرعية الدولة والدستور والانظمة النافذة، وهو أمر مكشوف كما كانت محاولة (الاشتراكي) تفجير حرب صيف ١٩٩٤م الانفصالية الفاشلة.

إن استخدام العنف كما أكد فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام لن يرغم الدولة على تأجيل الانتخابات البرلمانية الرابعة في ٢٧ ابريل العام القادم، بل ستواجه الدولة الجماعة الخارجة عن القانون والمنفذين لأعمال العنف بكل قوة واحالتهم للمحاكمة وفق القانون.. ومن المفيد ذكره أن هؤلاء الغوغائيين لا يمثلون رقماً يذكر.. ولا يمثلون الا انفسهم وقيادتهم سواء في (المشترك) وهذا ما تؤكده الحقائق والتحقيقات او القيادات الانفصالية الهاربة خارج الوطن.

لقد برهنت نتائج القيد والتسجيل ومراجعة جداول الناخبين التي جرت خلال الفترة من ١١ حتى ٢٥ نوفمبر المنصرم أن نسبة الاقبال على مراكز التسجيل فاقت التصورات وتجاوز عدد المسجلين الجدد والمراجعين اكثر من مليون مواطن ومواطنة وهو ما يدل على فشل دعوة (المشترك) الى مقاطعة الانتخابات ومراحل الاعداد لها.. كما فشلت أعمال العنف التي حاولت بعض العناصر الانتهازية الرخيصة استخدامها.. وانتصرت الديمقراطية وإرادة الشعب.

ولعلنا ونحن في هذه العجالة من تذكير المواطنين بان العنف هو سلوك المشترك نؤكد بان لدينا الكثير من الوثائق والشهادات التي تضمنه احزاب المشترك بقرائن السلوك غير الحضاري باستخدام وسائل وطرق غير قانونية في تأجيج الشارع ومحاولة زرع الفتن بين أوساط البسطاء وعرقلة عملية التنمية وجر البلاد الى أزمة سياسية هدفها الاول تشويه صورة اليمن أمام المستثمرين ومحاولة اغتصاب السلطة بالقوة والابتزاز.. وإذا أراد المشترك ان نكشف هذه الوثائق والشهادات فإننا مستعدون.. والله من وراء القصد..

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
أخي المواطن أنت مدعو لأن تكون مضيفاً ومرشداً سياحياً لزوار اليمن

الميثاق
مدير التحرير
w kzu 5 ^
نائبا مدير التحرير
w c* wu b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ d ' U bL
w dA LL dOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
ù NF
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٢٧٧٧